



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كلمة

الدكتور علاء الدين العلوان
المدير الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية
لإقليم شرق المتوسط

في

اليوم العالمي لمكافحة التبغ

31 أيار/مايو 2013

في اليوم العالمي لمكافحة التبغ هذا العام، أودُّ أن نطرح على أنفسنا جميعاً أربعة أسئلة: كيف تمكّنت دوائر صناعة التبغ من بيع سُمِّ يفتكُ بما يقربُ من ستة عشر ألف شخصٍ كلَّ يوم، وبما يقربُ من ستة ملايين شخصٍ كلَّ عام؟ بل وكيف تستمرُّ في ذلك؟

كيف تمكّنت من أن تقدّم الموتَ بدلاً من الحياة، والمرضَ بدلاً من الصحة؟

فالأمْرُ في غاية البساطة؛ فدوائر صناعة التبغ تروّجُ لِنَمَطٍ من أنماطِ الحياة. فقد أوضحتُ البيّناتُ أن خمسة عشر بالمائة من الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين ثلاثة عشر وخمسة عشر عاماً في الإقليم يمتلكون شيئاً يحملُ شعارَ إحدى شركاتِ التبغ، أو أحدَ الأسماءِ التجارية للسجائر، وفي الوقتِ نفسه فإن تسعة بالمائة منهم قد عُرضتْ عليهم السجائرُ المجانية من مندوبي إحدى شركاتِ صناعةِ التبغ.

إنهم يتلاعبون بك

ومن ثمَّ السؤال، كيفَ تقفُ بلداننا مكتوفة الأيدي دونَ أنَ تتخذَ أقصى الإجراءاتِ لمنع ذلك؟

لقد استفادت شركات التبغ طوال عقود، وتواصل استفادتها من الإعلانات، والترويج، ورعاية الأنشطة، لتضفي طابعاً سحرياً على منتجاتها القتالة؛ إذ تستخدم المساحات الواسعة، والحدايق والمتنزهات ذات الهواء الطلق، وتستغل الشباب الأصحاء، والبراعة في الرياضة، والحاذبية الجنسية، والنشاط، والحيوية، والنصح، والصور الإبداعية التي يستحيل معها تخيل ما يمكن أن يرافق منتجات التبغ من الأمراض والإعاقة والوفاة المبكرة.

ومن هنا، فإنَّ تركيز اليوم العالمي لمكافحة التبغ هذا العام، والمقصد الرئيسي من رسالتي، ينصبُّ على الحاجة الماسَّة لحظر الإعلان عن التبغ والترويج له ورعايته.

فعلى مدى عقود عديدة، اتَّضح أن الإعلان والترويج والرعاية للأنشطة يؤدي إلى زيادة استهلاك أيِّ منتج تقريباً، إلا أنَّ دوائر صناعة التبغ تواصل إنكارها لهذه العلاقة، فتدعي أن الأنشطة التي ترعاها لا تؤدي لإقناع المدخنين بزيادة التدخين، ولن تقنع غير المدخنين بالإقبال عليه؛ بل إنها تدعي أن الترويج للتبغ لا يتعدى كونه دعماً للتنافس الصحي، وتحفيزاً لمن يدخن بالفعل على الانتقال من منتج إلى آخر.

ومع ذلك كله، فإنَّ دوائر صناعة التبغ تواصل محاربة الحظر المفروض على التبغ بتقديمها الحد الأدنى من التنازلات، واتخاذ إجراءات غير مكتملة أو تنظيمات داخلية تطوعية، وادعاءات حول المسؤولية الاجتماعية، إلى جانب طرق مبتكرة ومتعددة أخرى؛ فهي تتحايل على القيود القانونية من أجل ضمان المحافظة على هويتها البصرية حاضرة في الأذهان، وراسخة في التواصل بين الناس.

ورغم أن إجراءات الحظر الشاملة شديدة الفعالية إذا ما تم اعتمادها ووضعها موضع التنفيذ، فإنَّ ستة بلدان فقط من بين بلدان الإقليم الثلاثة والعشرين محمية من التعرُّض لأساليب إعلانات دوائر صناعة التبغ وترويجها ورعايتها.

ولقد أوضحت البيئات أنَّ إجراءات الحظر الشاملة تؤدي بالفعل إلى تقليص تعاطي التبغ، وتصدى للطبيعة المخادعة والمضلة لحمالات تسويق التبغ؛ وإلى تعرُّض الشباب لتسويق التبغ على نحو لا يمكن الإفلات منه؛

كما تشير البيئات إلى:

- عدم جدوى إجراءات الحظر الجزئي.

ولذلك فإن من المؤسف قطعاً أن تقتصر نسبة السكان المحميين حماية تامة من التعرُّض للأساليب التي تتبُّعها شركات صناعة التبغ في الدعاية، وترويجها، على ستة بالمئة فقط.

والسؤال هنا لماذا يحدث ذلك؟

الجواب في حقيقة الأمر يكمن في كون الإعلان عن التبغ وترويج ورعايته أمراً بالغ الأهمية في مواصلة دوائر صناعة التبغ توسُّعها المادي والسياسي.

ولعلّ هذا هو السبب الذي يجعل دوائر صناعة التبغ تستميت أكثر فأكثر في محاولاتها لتقويض أثر اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ كلما تحركت البلدان أكثر فأكثر للوفاء بمتطلبات الاتفاقية.

إننا إذا لم نبادر للعمل، فإن وباء التبغ سيقتل أكثر من ثمانية ملايين شخص كل عام بحلول عام ألفين وثلاثين، وسيكون أكثر من ثمانين بالمئة من هذه الوفيات التي يمكن تفاديها بين الأشخاص الذين يعيشون في البلدان المتوسطة الدخل والمنخفضة الدخل.

ومع تناقص تعاطي التبغ في الكثير من البلدان، والذي ينجم جزئياً عن القيود التي تُفرض على تسويق التبغ وتعاطيه، فإن دوائر صناعة التبغ تنقل جهودها إلى العالم النامي، حيث توجد أسواق ضخمة ومتنامية، وقدرة أقل من القيود على تسويق التبغ. وعلى وجه الخصوص، يمثل الشباب والنساء، من بين الزبائن المستهدفين، فرصة تسويقية ضخمة لشركات صناعة التبغ.

وبمناسبة اليوم العالمي لمكافحة التبغ، فإنني أطلبُ البلدان من مسؤولين حكوميين، وممثلي الشعب، والشركاء على الصعيد المحلي والوطني والدولي بما يلي:

1. تنفيذ البند الثالث عشر من اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ، ودلائله الإرشادية، بُعياً فرض الحظر الشامل على الإعلان عن التبغ وترويجه ورعايته.
 2. التصدي للجهود التي تبذلها دوائر صناعة التبغ لتقويض آثار مكافحة التبغ، ولاسيما ما تبذله تلك الدوائر من جهود لتسويق أو إيقاف إجراءات الحظر الشامل على الإعلان عن التبغ وترويجه ورعايته.
 3. اتخاذ أقصى قدر ممكن من الإجراءات لمكافحة الإعلان المباشر وغير المباشر عن التبغ، وعدم المهادة في ذلك. فنحن بذلك نضمن تناقص أعداد الأشخاص الذين يبدأون في تعاطي التبغ والذين يواصلون تعاطيه.
- إن على الحكومات والمجتمع المدني، وعلينا جميعاً مسؤولية كبيرة لا بد أن نتصدى لها.